مصير مجهول تنتظره القضية الفلسطينية

تساؤلات حائرة: ماذا بعد سيطرة "حماس" على قطاع غزة؟!

تدمير إسرائيلي يطال كل شيء. (إ ف ب)

كتب محمد الجمل:

"زلزال في النظام السياسي، انقلاب على الشرعية، إعادة تصحيح أوضاع خاطئة" ... مصطلحات متناقضة ومختلفة أطلقت من جهات وتيارات حزبية فلسطينية عديدة، في محاولة لوصف ما حدث في قطاع غزة، بعد التحرك العسكري المفاجئ لآلاف العناصر من "كتائب القسَّام"، الجناح المسلح لحركة "حماس"، اتجاه المقار الأمنية المنتشرة في مختلف أنحاء القطاع، والسيطرة عليها جميعاً، بعد معارك "متواضعة" مع جنودها وعناصر مسلحة من حركة "فتح".

لم يكن أحد ليتوقع أن تسير الأمور في هذا الاتجاه بشكل سريع، فحركة "حماس" التي أحكمت سيطرتها على القطاع خلال ساعات معدودة، أكدت أن ما فعلته كان "تصحيحاً لأوضاع خاطئة" قادت إلى تكريس حالة الفوضى المستشرية في القطاع، الأمر الذي رفضته حركة "فتح" ومؤسسة الرئاسة، معلنة أنها محاولة انقلابية على الشرعية الفلسطينية، قبل أن يرد الرئيس بقرارات ومراسيم متتالية أقال فيها حكومة الوحدة، وأعلن حالة الطوارئ، وكلف سلام فياض بتشكيل حكومة جديدة.

وبعد أن هدأت الأمور قليلاً في القطاع، وأيقن الجميع أن غزة باتت تحت سيطرة "حماس"، في حين تعد الضفة في يد "فتح"، بدأ يطرح سيل من التساؤلات عن مصير القضية الفلسطينية قبل كل شيء، وهل سيفصل قطاع غزة عن الضفة؟ وهل ستقدم إسرائيل على تشديد حصارها على القطاع، وتمنع دخول البضائع والطاقة أو تقلص المواد التموينية المرسلة إليه؟

القضية عادت عقوداً إلى الوراء

وبدا النائب عن كتلة "فتح" البرلمانية أشرف جمعة، الذي التقيناه في مكتبه بمحافظة رفح جنوب قطاع غزة، يتوسط عدداً من المواطنين، حذراً في حديثه، متشائماً مما قد تحمله الأيام والأسابيع القادمة من تطورات أمنية وسياسية، وبخاصة في قطاع غزة.

ووصف جمعة ما حدث من تطورات متلاحقة خلال الأيام الماضية، بالأمر الخطير، مؤكداً أن الفلسطينيين حققوا بأيديهم وخلال أيام معدودة، ما عجزت إسرائيل عن تحقيقه طوال العقود الماضية، على الرغم من محاولاتها المستمرة في سبيل تحقيق ذلك.

وأوضح أن "ما حدث يعتبر انقلاباً في النظام السياسي الفلسطيني برمته، وفي حال عدم تداركه بشكل سريع، فإن من شأنه إعادة القضية الفلسطينية عشرات السنين إلى الوراء، والقضاء على ما تم تحقيقه من إنجازات عُبدت بدماء الشهداء".

وأشار جمعة إلى أن جملة من العوامل قادت الفلسطينيين إلى هذا الواقع، "من بينها تعطيل الحياة البرلمانية والسياسية لفترات طويلة، واللجوء في كثير من الأحيان إلى حلول مؤقتة تبقي على بذور الصراع"، لافتاً إلى أنه حذر مراراً وتكراراً مما حدث في القطاع.

وطالب القادة الفلسطينيين كافة بالتفكير بجدية لإيجاد حلول ومخارج للأزمة الراهنة، وأن يتم تغليب المصالح العليا للشعب الفلسطيني على كل المصالح الخاصة والحزبية.

وناشد جمعة أعضاء حركتي "فتح" و"حماس" التوقف فوراً عن ممارسة أية اعتداءات بحق نشطاء في التنظيمين، أو مؤسسات مدنية؛ سواء أكان ذلك في القطاع أم في الضفة، لافتاً إلى أن ذلك "قد يكون بداية لإيجاد قواسم مشتركة بين الطرفين".

كما ناشد الدول العربية لعب دور أكثر إيجابية في الأزمة الراهنة، والتدخل لمساعدة الفلسطينيين في تخطي أزمتهم، داعياً بعض الدول والجهات إلى "التوقف عن اللعب على التناقضات، من أجل توسيع الفجوة بين الإخوة الفلسطينيين".

وبينما كان جمعة يواصل حديثه، قاطعه أحد الجالسين حوله متسائلاً: وماذا سيحدث بعد ذلك؟ ما هو مصيرنا؟ فصمت جمعة قليلاً وقال: هذا ما أرغب في طرحه على كل القادة الفلسطينيين، وعليهم أن يجيبوا الشارع عنه.

واستبعد إجراء أية حوارات ما بين الحركتين خلال الفترة القريبة المقبلة، قائلاً: عندما تهدأ النفوس، وتبدأ العقول بالتفكير بلغة الوطن الواحد، يمكن حينها أن يبدأ الحوار.

وفي نهاية حديثه، دعا جمعة أعضاء حركة "فتح" إلى الحفاظ على روحهم المعنوية، وعدم إلقاء اللوم على أنفسهم.

الحوار هو سبيل الخروج من الأزمة

من ناحيته، عبر النائب عن كتلة "حماس" البرلمانية، إسماعيل الأشقر، عن استهجانه مما ردده بعض القادة في حركة "فتح" بشأن حدوث "انقلاب" على الشرعية الفلسطينية، قائلاً: على من انقلبت "حماس"، وهي تمثل الشرعية والأغلبية الفلسطينية؟

وأشار إلى أن "حماس"، قامت "بتطهير" الأجهزة الأمنية، تمهيداً لإعادة بنائها من جديد على أسس وطنية، لإنهاء حالة الفوضى والانفلات الأمني التي كانت سائدة في قطاع غزة.

وحول موقف "حماس" من الإجراءات والقرارات التي اتخذها الرئيس عباس في أعقاب ما حدث في غزة، أشار الأشقر إلى عدم قانونية هذه الإجراءات، وقال: حسب نص القانون الأساسي الفلسطيني، فإن الرئيس يمكنه إقالة رئيس الحكومة، ولكن تبقى الحكومة المقالة تمارس أعمالها بشكل طبيعي إلى أن يتم تشكيل حكومة جديدة، ولزاماً على تلك الحكومة أن تعرض على المجلس التشريعي لنيل الثقة، قبل أن تصبح حكومة نافذة.

وأعرب الأشقر عن اعتقاد حركته بأن القرارات التي اتخذها الرئيس عباس "كانت ناتجة عن ضغط مورس عليه من بعض الجهات الخارجية"، على حد قوله.

وفيما يخص الوضع في قطاع غزة ومخاوف المواطنين من إغلاق المعابر كافة وحدوث شح ونقص في المواد التموينية الأساسية، أكد الأشقر أن هذه المخاوف "لا أساس لها"، مشيراً إلى أن "المعابر ستفتح في القريب العاجل، وسيتم إدخال البضائع إلى قطاع غزة دونما أية إعاقات".

وحول تصوراته للسيناريوهات المقبلة، أشار الأشقر إلى أن الحوار الجاد والمعمق هو السبيل الوحيد لحل الأزمة الراهنة، معرباً عن ثقته في انطلاق هذا الحوار "بعد فترة ليست بطويلة" على حد قوله، ومشيراً إلى أن "بعض الأطراف تحاول عرقلة انطلاق هذا الحوار، ولكنها لن تستطيع الحيلولة دون حدوثه".

وأكد عدم وجود أية شروط لدى "حماس" لانطلاق ◀

وقوتها التنفيذية، لشرعية ووطنية المؤسسة الأمنية، لأن "حماس" لديها فهم خاطئ لدور هذه الأجهزة، التي في كثير من الأحيان وجهت اتهامات باطلة ليس للأجهزة فحسب، بل وللأفراد العاملين فيها أيضاً، مثل ادعاء علاقتهم بالفلتان الأمني، أو الاقتتال، في حين أن هذه الأجهزة لا تذهب إلى محاصرة البيوت أو المقار، وقتل من فيها، بل القوة المهاجمة هي التي تقوم باعتلاء الأبراج، ونصب الأسلحة القناصة عليها، وإطلاق قذائف (آر. بي. جي) على مقار هذه الأجهزة، وآخر ذلك تدمير المؤسسة الأمنية برمتها.

وحول ما إذا كانت عملية "الحسم العسكري" وتدمير الأجهزة الأمنية جاءت كخطوة استباقية لتنفيذ خطة دايتون من أجهزة الأمن جميعها، نفى عيسى أن يكون لجهاز الأمن الوقائي أي ذكر في خطة دايتون التي نُشرت، "بل على العكس تماماً، حيث يُفرض عليه حصار ومقاطعة كونه جهازاً يخضع مباشرة لوزير الداخلية، وإلى رئيس الحكومة، ولكن يبدو أن هناك مخططاً كبيراً لاستهداف الأجهزة جميعها، وبخاصة جهاز الوقائي الذي هُوجمت مقاره في السابق، وقُتل أفراده، على الرغم من أن هناك إقراراً بعدم وجود دور له في المشاكل، بل إنه يدافع فقط عن نفسه وأفراده في حال تعرضوا لأي هجوم".

الغول: محاولة للاستقواء بالأجهزة والاستحواذ عليها

وكان العميد مجدي الغول، مسؤول قطاع غزة في أمن الرئاسة (القوة ١٧) قال: على الرغم مما كان لدينا من معلومات بأن ما كان يحدث في السابق من استهداف للمؤسسة الأمنية، هو محاولة للاستقواء والاستحواذ عليها وإقصائها للإحلال محلها، فإن القيادة السياسية طالما أصدرت إلينا التعليمات الواضحة والمحددة بضرورة إعطاء الفرصة لوقف العنف، كما أنه لم يكن في نية قوات أمن الرئاسة الإنزلاق إلى دوامة العنف التي أُجبرت على الزج بها أخيراً رغماً عنها للدفاع عن نفسها.

وحول ما كان وما زال يُشاع عن أن قوات "الـ ١٧"، تدربت وتلقت الأسلحة من الولايات المتحدة تنفيذاً لخطة دايتون، قال الغول: هذا كلام غير صحيح ومردود على أصحابه، لأن قوات "الـ١٧" لها تاريخ مشرّف، ومن العيب أن يتم إلصاق اتهامات كهذه بها.

مقداد: معركة "حماس" مفتوحة مع الجميع

من جهته، قال الناطق باسم حركة "فتح" في غزة، المتواجد حالياً في رام الله، ماهر مقداد: إن معركة "حماس" كانت وما زالت مفتوحة مع الجميع دون استثناء، سواء مع "فتح" وكوادرها، أم مع الأجهزة الأمنية التي لم يسلم أي جهاز من الاعتداء عليه، بل وتدميره بالكامل، لأن هذه الأجهزة من وجهة نظر "حماس" تمثل العدو الأوحد، وعليه فهي كانت تعتبر أن الحرب مفتوحة على مصراعيها للسيطرة عليها لاستبدالها من كونها مؤسسات لكل الشعب، لتكون مؤسسة لحركة "حماس" فقط، فقامت باستهدافها بشكل مباشر وتدميرها عن بكرة أبيها.

وأضاف أن "وضع الأجهزة الأمنية دائماً في دائرة الاستهداف المباشر، سواء بقتل أفرادها، أم بتدمير مقراتها، أم بالتشهير بها، عمل على شل قدرتها على الحركة للقيام بالواجبات الجسام المنوطة بها، وهذا ما كانت تسعى إليه حركة "حماس" المعنية بإجهاض هذه المؤسسة العريقة التي قدمت الكثير من خيرة أبنائها شهداء في الدفاع عن الوطن والمواطن على حد سواء، على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم الحزبية والسياسية".

وأشار مقداد إلى أن "القوة التنفيذية مارست الإعدام بحق قادة الأجهزة الأمنية وحركة "فتح" وأفرادهما".

شهوان: "التنفيذية" تعمل على ضبط الأمور

وحول ما يوجه لـ"كتائب القسام" والقوة التنفيذية من اتهامات بأن عناصرهما هي من تقوم بالاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، وتدمر وتحرق مؤسسات "فتح"، قال الناطق باسم القوة التنفيذية، إسلام شهوان "إن ما حدث ويحدث من أعمال سرقة وتدمير وحرق لبعض المؤسسات هو بالتأكيد خارج عن قيم شعبنا وأخلاقه، ولكن القوة الشرطية الموجودة في الشارع ستعمل على ضبط الأمور، واتخاذ الإجراءات المشددة بحق كل من تسوّل له نفسه العبث بمقدرات الشعب، والاعتداء على ممتلكات المواطنين".

وأضاف "إن من قاموا ويقومون بمثل هذه الأعمال، وبخاصة الاعتداء على دير راهبات الوردية، الذين كانوا يلبسون زي القوة التنفيذية ويضعون شارات كتب عليها اسم "كتائب القسام"، سيتم اعتقالهم وتقديمهم للعدالة"، نافياً في الوقت نفسه "أن يكون مثل هذا النهج التدميري للممتلكات هو نهج القوة التنفيذية، لأنها تعمل على توفير الأمن والأمان للمواطن في غزة".